الرباط في 16 مارس 2023

بـــــــلاغ صحفي

المجلس الأعلى للحسابات ينشر تقريره المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2021

في إطار الصلاحيات الدستورية المخولة له في مجال مراقبة حسابات الأحزاب السياسية، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حسابات هذه الأحزاب وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها بخصوص السنة المالية 2021، وذلك عملا بأحكام القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

وقد تم إعداد تقرير مفصل حول نتائج التدقيق والفحص المشار إليهما أعلاه، بعد إعمال مسطرة التواجهية مع الأحزاب السياسية المعنية بالملاحظات المسجلة، مبوب ومقسم إلى جزئين، يقدم **الجزء الأول** النتائج العامة للتدقيق المتعلقة بوضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة ووضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها وكذا تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية. أما **الجزء الثاني** فيعرض نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي من بين الأحزاب التي قدمت حساباتها إلى المجلس برسم السنة المالية 2021.

وقد سجل التقرير أن **موارد الأحزاب السياسية** المصرح بها برسم سنة 2021 بلغت ما مجموعه 499,69 مليون درهم، يشكل الدعم الممنوح من طرف الدولة فيها نسبة 81,47% بمبلغ 407,09 مليون درهم، في حين بلغت الموارد الذاتية للأحزاب 92,60 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا ناهز 62 % مقارنة مع سنة 2020.

وقد مكن التنظيم المتزامن لمختلف الاقتراعات **الانتخابية** خلال سنة 2021 من **عقلنة التكاليف** المرتبطة بتنظيمها، حيث سجلت مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لسنة 2021 (348,29 مليون درهم) انخفاضا بنسبة **33,86%** مقارنة مع الدعم الممنوح لتمويل الحملات الانتخابية لسنتي 2015 و2016 (526,58 مليون درهم).

وعلاقة **بالدعم العمومي**، فقد قام 16 حزبا خلال سنتي 2021 و2022 بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لهم إلى الخزينة بما مجموعه 25,96 مليون درهم، أي ما يعادل **72% من الدعم غير المبرر**. وفي المقابل، سجل المجلس أن 13 حزبا لم يقم، إلى حدود أواخر ديسمبر 2022، بإرجاع مبالغ دعم غير مبرر إلى الخزينة بما مجموعه 10,32 مليون درهم.

وبخصوص تقديم الحسابات السنوية، فقد قدم تسعة وعشرون (29) حزبا حساباتهم إلى المجلس من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا، من بينها **11 حزبا خارج الآجال القانونية**. أما بخصوص الإشهاد على صحة الحسابات من طرف

الخبراء المحاسبين، فقد تم تقديم اثنين وعشرين (22) حسابا مشهود بصحتها بدون تحفظ، وستة (06) حسابات مشهود بصحتها بتحفظ، فيما تم الإدلاء بحساب واحد (01) لا يتضمن تقرير الخبير المحاسب.

وفيما يتعلق بنتائج **فحص صحة النفقات المصرح بصرفها**، سجل المجلس تراجع أداء نصف الأحزاب فيما يخص تبرير نفقاتها. في هذا الصدد، ارتفع مبلغ النفقات المشوبة بنقائص إلى ما يناهز **5,14 مليون درهم** همت 15 حزبا، أي 4,17% من مجموع نفقات التدبير (123,37 مليون درهم)، مقابل 1,33 مليون درهم بنسبة 1%سنة 2020. وتتمثل هذه النقائص أساسا في عدم تقديم وثائق الإثبات القانونية (4,77 مليون درهم) أو تبرير نفقات بوثائق في غير اسم الحزب (322.306,14 درهم) أو تقديم وثائق إثبات غير كافية بشأن بعض النفقات (47.658,00 درهم).

أما بالنسبة **للتدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية**، عرف تدبير 22 حزبا نقائص على مستوى مسك محاسبتها همت تنزيل العمليات المحاسبية في حسابات غير ملائمة (05 أحزاب) وعدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (09 أحزاب) وعدم احترام القواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق" (03 أحزاب) وأخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنات الختامية (03 أحزاب) وعدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (09 أحزاب).

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمتها الأحزاب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية لسنة 2021 سيتم التطرق إليها ضمن تقارير منفصلة للمجلس في إطار الاختصاص المنوط به في هذا المجال وفقا للدستور وعملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

ويمكن تحميل التقرير المذكور أعلاه، وكذا ملخصيه باللغتين العربية والفرنسية، بالموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للحسابات: www.courdescomptes.ma